النزاعات القبلية في دول الساحل الإفريقي

أ/صابر شريف خالد

أستاذ محاضر/ قسم التاريخ

مقدمة:

تعدّ منطقة السّاحل الإفريقي اليوم مصدر اهتمام الدّول الغربية، فأمريكا التي كانت غائبة عن هذا الميدان شرعت منذ عام 2005 في تطبيق برنامج واسع النّطاق يحمل اسم "الحرّية الدّائمة عبر الصّحراء"[1]. ولقد وافق الكونجرس الأمريكي على غلاف مالي قدره 500 مليون دولار على مدى ست سنوات لدعم البلدان التي أعلنت الحرب ضدّ الإرهاب والاتجار بالأسلحة والمخدّرات. وهذا المشروع في حقيقة أمره بمثابة امتداد للبرنامج القديم المعروف باسم" مبادرة من أجل بلدان السّاحل"، والتي انتهت صلاحياته في ديسمبر 2004[2].

أماّ عن الدّول السّاحلية المعنية بهذه العملية فهي: المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا والسينيغال والتشاد وشمال نيجيريا.

سنسعى من خلال هذه الدّراسة إلى إبراز الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة السّاحل الإفريقي من خلال تسليط الأضواء على إحدى العوامل المؤثّرة على عدم استقرار المنطقة، ونعني بذلك النّزاعات القبلية، وإلى أي مدى كانت الجزائر، باعتبارها بلد "صحراوي – ساحلي" معنية بهذه الصّراعات القبلية.

---

(1) Enduring freedom trans-sahara

(2) Pan sahel initiative

1. الإخطار الجغرافي لبلدان السّاحل الإفريقي:

1. تمتد منطقة السّاحل الإفريقي من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، مشكّلة بذلك حزاما مناخيا وبشريا متميّزا بين المجال الصّحراوي شمالا وإقليم السافانا السّودانية جنوبا. ويقدّر امتداد هذا الشّريط السّاحلي بـ 7400 كلم^2 من أقصى غرب القارة إلى أقصى شرقها؛ غير أنّه من العسير تحديد امتداد هذا المجال من الشّمال إلى الجنوب نظرا لتداخل الصّحراء والسّاحل الإفريقي من جهة، وإقليم السافانا السّودانية من جهة أخرى، إذ إنه من الصعب التّمييز بين المناطق التّابعة لإقليم السّاحل-الصحراوي و إقليم السّاحل السّوداني. يتشكّل الحزام السّاحلي الإفريقي من مجموعة من الدّول هي:

2. شمال جمهورية والسينيغال.

3. جنوب الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

4. جمهورية مالي (السّودان الفرنسي سابقا).

5. جنوب الجزائر.

6. شمال بوركينافاسو.(فولتا العليا سابقا)

7. جنوب جمهورية النيجر.

8. المناطق الوسطى لجمهورية تشاد.

9. المناطق الوسطى لجمهورية السودان (إقليم دارفور والكر دفان).

ومما تجدر الإشارة إليه هنا، أنه إضافة إلى بلدان السّاحل الإفريقي السّابق ذكرها، والتي تعدّ من أهم الدوّل المشكّلة لحزام السّاحل الإفريقي، هناك بلدان أخرى تخصّها منطقة السّاحل الإفريقي جزئيا مثل: جمهورية إثيوبيا، إيريتيريا ، جيبوتي، الصّومال وكينيا.

تعرف منطقة السّاحل من حيث التّضاريس بعدم اتّسامها بمرتفعات جبلية بارزة، حيث إن نسبة المرتفعات فيها تتراوح فقط بين 200 و 400 متر.[1]

وأما بخصوص الأنهار العابرة لمنطقة السّاحل الإفريقي فيمكن أن نذكر: نهر والسينيغال ونهر النيجر ونهر النّيل (الأبيض والأزرق). و يوجد في هذه المنطقة، إضافة إلى الأنهار، بعض البحيرات مثل: بحيرة التشاد وبحيرة تورقانا[2] ولا بدّ أن نشير، ونحن بصدد الحديث عن البحيرات، إلى دلتا نهر النيجر الذي تغمر مياهه كل سنة مساحة تفوق 20000 كلم^2.

من الناحية المناخية، تتميّز منطقة الساحل الإفريقي بفصل صيف قصير، تسوده رطوبة عالية وفصل شتاء جاف يدوم من 8 إلى 10 أشهر، وينقسم هذا الأخير إلى فترتين:

- موسم تسوده البرودة والجفاف.

- موسم جاف وحار ينتهي بتساقط الأمطار.

أمّا من الناحية التاريخية، فقد شهدت منطقة السّاحل قيام عدّة هيمنات سياسية ارتكزت بشكل خاص على التّجارة الصحراوية، عبر مسالك و دروب عديدة مثل مملكة مالي وإمبراطورية سنغاي وإمارة الكانم والبورنو...إلخ. ولعلّ أهم ميزة تنفرد بها منطقة السّاحل الإفريقي عن باقي المناطق الإفريقية، هي في كونها منطقة عبور واختصاص سكانها بالنشاط الرّعوي، وخير مثال عن ذلك: قبائل الفلن، الدازا، الزغاوة، الصومال والتوارق...إلخ.[3]

---

[1] J. Rizer, géographie physique et humaine de l'Afrique occidentale, Ed. Ellipses Marketing, Paris, 2000

[2] بحيرة رودولف، و هي تشمل أجزاء كبيرة من جمهورية كينيا و شمال اريتريا

[3] راجع مؤلفات : C. Quoquery vidrovitch, V. Monteil, Elikia M'bokolo, Ki zerbo

2. الوضع الجيوسياسي العام لبلدان السّاحل الإفريقي:

ستشمل دراستنا لظاهرة النّزاعات القبلية، ست دول تنتمي إلى مجموعة الدّول السّاحلية، آخذين بعين الاعتبار المجال الجغرافي لإقليم السّاحل الإفريقي الذي يتجاوز حدود الدّول المشكّلة له، كما يفوق عدد الدّول المنضوية تحت اللّجنة الدّائمة لمكافحة الجفاف والتّصحّر[1]، وهذه الدّول هي: والسّودان ،موريتانيا، السينيغال، مالي، النيجر و التشاد.

أ. البعد البشري والسّكاني:

جمهورية السّودان:

العاصمة: الخرطوم

عدد السكان: 29.01 نسمة.

المساحة الإجمالية: 2.5 مليون كلم^2.

اللغة الرسمية: العربية.

الأقلّية العرقية البارزة: عرب.

النّظام السّياسي: جمهورية فيدرالية.

كانت جمهورية السّودان تشكّل، قبل استفتاء تقرير مصير الجنوب لعام 2011، أكبر الدّول مساحة في إقليم السّاحل الإفريقي، بل على مستوى القارة الإفريقية بأكملها بمساحة تقدر بـ 2500000 كلم^2[2]

---

[1] وهي تسعة دول: بوركينافاسو، جزر رأس الأخضر، غامبيا، غينيا بيساو، مالي، موريتانيا، النيجر والتشاد.

[2] تحتّل الجزائر اليوم المرتبة الأولى من حيث المساحة على مستوى القارة الإفريقية

الجمهورية الإسلامية الموريتانية:

العاصمة: نوا قشط

عدد السكان: 3.2 مليون نسمة

المساحة الإجمالية: 1030070 كلم^2

اللغة الرّسمية: العربية

الأقلية العرقية البارزة: العرب الحسا نية

الأقليات البارزة: البولار (7% إلى 12%)، السوننكي (4%)، الولوف (0.4%)، البمبارا، الأزر، البربر...إلخ.

النّظام السياسي: جمهورية إسلامية.

جمهورية السينيغال:

العاصمة: داكار.

المساحة الإجمالية: 196000كلم^2.

عدد السّكان: 11.7 مليون نسمة (تقديرات 2005).

اللغة الرّسمية: الفرنسية.

المساحة الإجمالية: 192000كلم^2.

الأقلية العرقية البارزة: لا شيء

الأقليات: نحو 35 لغة محلية بما في ذلك الولوف (36%)، فولا، سرير، الديولا، والسونينكي.

اللّغة الرسمية: الفرنسية.

نظام الحكم: جمهورية موحّدة.

جمهورية مالي:

العاصمة: باماكو

عدد السّكان: 13.5 مليون نسمة.

المساحة الإجمالية: 1.2 كلم^2.

اللّغة الرسمية: الفرنسية.

الأقلية العرقية البارزة: لا توجد.

الأقليات البارزة: عديدة

النّظام السياسي: جمهوري.

جمهورية النيجر:

العاصمة: نيامي

عدد السكان: 13.5 مليون نسمة.

المساحة الإجمالية: 1.2 كلم^2.

الأقلية العرقية البارزة: لا توجد.

الأقليات البارزة: هوسا (43%)، زارما(17.9%)، فلن (8.5%)، كانوري (4.8%)...إلخ.

النّظام السياسي: جمهوري.

جمهورية التشاد:

العاصمة: نجامينا

عدد السّكان: 9.7 مليون نسمة (تقديرات 2007).

اللغات الرسمية: العربية والفرنسية.

المساحة الإجمالية: 1200000كلم^2.

الأقلية العرقية البارزة: لا شيء

الأقليات: عرب التشاد (10.3%)، وسارة (10.3%)، كانمبو (5.3%)، دازا (3.8%)، مابا (3.4%)، نبا (3.2%)، موسي (2.4%)، موندان (2.2%)، فلن (1.7%)، ماربا (1.7%)، ماسانا (1.5%)، كانوري (1.2%)...إلخ.

استنادا على ما سبق، فإن المساحة الإجمالية لهذه المجموعة من الدول السّاحلية تقدّر بـ 7393070كلم^2، أي ما يعادل ضعف مساحة جمهورية الهند[1]، وقدّر عدد سكانها في سنة 2005 بـ 80 مليون نسمة، بكثافة سكّانية تقلّ عن 11 شخص في الكلم^2، وتعدّ هذه الكثافة ضعيفة إذا ما قورنت بالكثافة السّكانية الإجمالية للقارة الإفريقية المقدرة بـ37 شخص في الكلم^2 من جهة، وبمعدّل الكثافة العالمية المقدّرة بـ 49 شخص في الكلم^2.

نخلص، استنادا على المعطيات السابقة، أن مجموعة الدّول الساحلية المعنية بهذه الدّراسة تعرف توزيعا سكانيا غير عادل، ما ينجرّ عنه بالضّرورة وجود مساحات شاسعة تنعدم فيها التّجمعات السّكانية، وكذا انخفاض الكثافة السّكانية إلى أقل من شخص واحد في الكلم^2.

---

(1) تبلغ مساحة الهند 3287590 كلم^2 بكثافة سكانية قدرها 352 شخص في الكلم^2

كما بيّنت لنا المعطيات السّابقة كذلك ، خصائص أخرى تنفرد بها مجموعة الدّول السّاحلية، وهي تمركز السّكان في المراكز الحضارية الكبرى، وذلك على النّحو الآتي:

- **الخرطوم** عاصمة السّودان تحتوي على 20% من مجموع السّكان.
- **نواكشوط** عاصمة موريتانيا تحتوي على 20% من مجموع السّكان.
- **دكار** عاصمة السينيغال تحتوي على 20% من مجموع السّكان.
- **بماكو** عاصمة مالي تحتوي على 12% من مجموع السّكان.
- **نيامي** عاصمة النيجر تحتوي على 6% من مجموع السّكان.
- **نجامينا** عاصمة التشاد تحتوي على 8% من مجموع السّكان.

ومما سبق، نستخلص في شأن الانتشار السّكاني الملاحظات التّالية:

1. لا تمارس هذه المجموعة من الدّول السّاحلية سيادتها على كامل التّراب الوطني.

2. عدم قدرة هذه الدّول من توفير الإمكانات اللازمة لفرض وجودها وذلك من خلال الشّروع في تعمير الأقاليم والمناطق الخالية من السّكان، الأمر الذي سيسمح لها بالتأكيد للرأي العام الداخلي والخارجي بنفوذ و قوة سلطتها المركزية.

3. ظهور في هذه البلدان جماعات عرقية من حين إلى آخر؛ تدعوا إلى الانفصال والتمرّد، معتبرة نفسها صاحبة حقّ وراثي في إدارة أجزاء من التّراب الوطني، طالما أن السّلطة المركزية عاجزة عن تحقيق ذلك عبر شبكة سكّانية كثيفة.

وكمثال على الحركات الدّاعية إلى الانفصال والتمرّد، التّطورات التي عرفتها جمهورية التشاد منذ استقلالها، إذ إن التّفوق العسكري لأحد الأطراف المتخاصمة حينذاك، لم يكن يعني بتاتا أن الطرف المتفوق كانت له القدرة على ضمان السّلم والاستقرار الدّائم، والتّحكم، من ثمّ، في الأوضاع في كافة التّراب الوطني المترامية أطرافه.

ب. مسألة تعدّد الأجناس والأعراق وعلاقاتها بالسّلطة المركزية: تعدّ مسألة تعدّد الأعراق والأجناس في إفريقيا جنوب الصّحراء عامة، ومنطقة السّاحل الإفريقي بصفة خاصّة، من المسائل التي نالت حظّا وفيرا في الأبحاث والدّراسات الأنتروبولوجية والتّاريخية[1]، ولعلّ أوّل ما يلفت الانتباه في إقليم السّاحل الإفريقي، هو تمركز "البيض"(ذووا البشرة الفاتح لونها) في شمال المنطقة السّاحلية والعناصر السّوداء في جنوبها.

ومثل هذا التّصنيف نجده في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، أين نسُجّل استقرار أكثر من 60% من السّكان "البيض" أو "البيضان" المنتسبين إلى القبائل المورية في الشّمال، و40% من قبائل ذوي البشرة السّوداء، وبالأخصّ قبائل التكرور، في الجنوب. وقد ترتب عن هذه الأوضاع التّصنيفية والتّفريقية أن ظهر تنافس حادّ بين العناصر المورية المصنّفة ضمن "المجموعة العربية – البربرية"، والعناصر السّوداء المصنّفة ضمن "المجموعة الزّنجية- الإفريقية"[2].

وإذا انتقلنا إلى جمهورية السينيغال، نجد أن أوضاع الأجناس والأعراق فيها عديدة ومتنوّعة، وهذا بالنّظر إلى العدد الإجمالي للسّكان والمقدّر في سنة 2004 بـ 10.6 مليون نسمة، بحيث إن المجموعات القبلية في هذه الجمهورية تتفرّع إلى بطون. لكل واحدة من تلك البطون لغة خاصة بها.

تنتشر المجموعة الأولى من القبائل والتي تشكّلها قبائل: الفلن Peul، التكرورToucouleur والسراخولي Sarakholé (حوالي 18% من مجموع سكان السينيغال) في المناطق القاحلة من الشمال الشرقي-صحراء الفرلو- ، وقد اعتنقت هذه المجموعة الإسلام، ثم ساهمت، فيما بعد، في نشره في أوساط القبائل السينيغالية الأخرى.

---

(1) راجع مؤلفات V. Monteil, G. Balandier , J. Copans, Cheihk Anta diop

(2)

أماّ المجموعة الثانية من القبائل التي هي: الولوف Wolof، الليبو Lebou والسيرير Sérére (حوالي 51% من مجموع السّكان)، فتتمركز في شمال السينيغال أين يشكّلون الأغلبية.

وأما بخصوص المجموعات الأخرى فتكوّنها "شعوب الغابات" (25%)، شعوب الماندنغ Manding والبمبارة Bambara (6%)، وأخيرا الأقلّيات والأجناس الصّغرى (8%). كما عرفت السينيغال، بالإضافة إلى هذه المجموعات المحلّية، قدوم عناصر أجنبية تتكون أساسا من الموريتانيين واللبنانيين والجزائريين والمغاربة.

وتتسم جمهورية مالي بالظاهرة نفسها[1]، ويتجلى تعدد الأجناس والأعراق فيها من خلال عدد القبائل وتنوعها والمقدّر عددها بـ 28 قبيلة مصنّفة وفق خمسة مجموعات أساسية وهي:

- مجموعة الماندنغ: تشمل قبائل البمبارة Bambaras, ، السوننكي soninkés ، المالنكي Malinkés والبوزو Bozo.،

- مجموعة البولسار: تشمل قبائل الفلن والتكرور.

- مجموعة الفولتابيك: تشمل قبائل البوبو Bobo, ، السينوفو Sénoufo والمانيانكا Manlinka.

- مجموعة العناصر الصّحراوية: تشمل القبائل المورية Maures والعرب.

- مجموعة قبائل السونغاي.

---

(1) راجع النظرية "الزنجية" أو "الزنوجية" للرئيس السينيغالي ليوبولد سيدار سانقور.

تحتّل جمهورية النيجر المنطقة الوسطى للساحل الإفريقي، وتحتوي على العناصر السّكانية التالية:

- تقطن المنطقة الغربية قبائل الجرما Djarma والسونغاي Songhay ، وتمثّل 22% من مجموع السّكان.

- تتمركز في المناطق الشرقية والوسطى قبائل الهاوسا Haussa، ويمثّلون 56% من مجموع السّكان.

وما يلاحظ بالنّسبة إلى النيجر هو استحواذ قبائل الجرما على السّلطة العسكرية من جهة، واحتكار قبائل الهاوسا للحياة الاقتصادية من جهة أخرى، وهذا ما يفسّر الحركات التّمردية المتواصلة لقبائل والتوارق التي تعتبر نفسها ضحيّة لهذا الاحتكار، فضلا عن عدم تمثيلها في الحكومة الوطنية العاجزة عن إرساء وحدة وطنية متينة.

وإذا انتقلنا إلى جمهورية التشاد، فإن أهم ما يميّز الوضع القبلي فيها، هو انتشار المجموعات السّكانية على مستوى ثلاثة أقاليم مناخية مختلفة هي:

- الأقاليم الصّحراوية لشمال البلاد: تمثّل 47% من المساحة الإجمالية للبلاد، ويقطنها 5% فقط من مجموع سكان القبائل العربية واللّيبية وكذا مجموعات أخرى من القبائل المحلّية كالدوزا Dôza والبيليا BILIA والجغادا Djagada و البوركو Borkou...إلخ.

- الإقليم الثّاني: يشمل وسط التشاد، ويمثل 43% من المساحة الإجمالية للبلاد، تقطنه عناصر سكانية تقدّر بـ 2.5 مليون نسمة وبنسبة كثافة سكّانية تقدّر بـ 8 أشخاص في الكلم^2.

- الإقليم الثالث: هو أقل مساحة من الإقليمين السّابقين، حيث إنه يغطّي 10% من المساحة الإجمالية، وتنتمي هذه المنطقة إلى الإقليم السّوداني، وتقطنه،

بحسب إحصائيات سنة 2008، 7 ملايين نسمة، وبنسبة كثافة سكّانية تقارب 38 شخصا في الكلم[2].

ونميز في جمهورية السّودان، التي تحصّلت على الاستقلال سنة 1956، بين عنصرين اثنين هما: العنصر الزنجي[1] الذي يمثّل 52% من مجموع عدد السّكان، والعنصر العربي الذي يمثّل 39%،

وأخيرا قبائل البجا Bejas التي تمثّل 6% من مجموع عدد السّكان. ويعرف السودان، إضافة إلى ما سبق، تمركز أقليّات من اللاجئين (أكثر من 1مليون نسمة) يتوزّعون حسب الجنسيات التالية: لاجئين من إريتريا (55.7%)، لاجئين من إثيوبيا (25.4%)، من التشاد (14.3%)، من أوغندا (2.4%) وأخيرا من الكونغو كينشاسا (0.4%).

أما فيما يخصّ توزيع السّكان، فتتمركز في المناطق الشّمالية للسّودان عناصر سكّانية معرّبة ومسلمة (حوالي 23 مليون نسمة)، في حين تتّسم المناطق الجنوبية باحتوائها على أغلبية سكانية مسيحية وأتباع المعتقدات المحلّية (حوالي 7 ملايين نسمة).

خلاصة القول، بعد المسح الذي أجريناه على هذه المجموعة التي تكّونها دول منطقة السّاحل الإفريقي، أنّ مسألة تعدّد الأجناس والأعراف في المنطقة، تنجم عنها انعكاسات جيوسياسية عديدة على المستويين الداخلي والخارجي.

أمّا على الصعيد الدّاخلي يترتب عنه أمرين هما:

- اصطدام إرادة السّلطة المركزية عند شروعها في بناء "هويّة وطنية" برغبة الأقليات الوطنية المتمسّكة بهويّاتها وتقاليدها.

- رغبة القبيلة المهيمنة على الصّعيد الدّاخلي احتكار السّلطة المركزية وتخصيصها لأفراد مجموعاتها واستبعاد أفراد المجموعات الأخرى.

(1)

وأمّا على الصّعيد الخارجي، فتكمن مسألة تعدّد الأجناس في طابعها المميّز والخاص، إنها ظاهرة عابرة للحدود الوطنية الموروثة عن الاستعمار، وخير مثال على ذلك قبائل الزاغاوا المنتشرة عبر الحدود التشادية والسّودانية، والتي امتد وجودها حتى وصل إلى الأقاليم المجاورة لها مستعملة إياها كمناطق انسحاب أو كقواعد لتحضير عمليات هجومية.كما أن الجنوب الجزائري المطلّ على السّاحل، والذي كان فضاءً تاريخيا بالنّسبة لقبائل والتوارق، قد أضحى الآن بمثابة قواعد خلفية لمجموعات نيجيرية ومالية متمرّدة على السّلطات المركزية، نهياك عن الجماعات التي تمارس مختلف أنواع التجارة المحظورة.

ج. **مسألة التّباين الدّيني في دول الساحل:** تعدّ مسألة التّباين الدّيني[1] وتوظيفها في المجال السياسي بالنسبة لدول السّاحل الإفريقي، من المسائل التي كانت ولا زالت سببا في حالات عدم الاستقرار التي تعرفها هذه الدّول، غير أن المسألة الدّينية لا تُطرح بنفس الحدّة في الدّول الواقعة إلى أقصى غرب هذا المجال، حيث يدين أغلب سكانها بدين الإسلام، وهو حال موريتانيا التي ينتمي أغلب سكانها إلى الإسلام، والحال نفسه ينطبق على السينيغال الذي يقدّر فيه عدد المسلمين بـ 98%، و2% المتبقية يشكّلها مسيحيون ووثنيون، كما تقدّر، فضلا عما سبق، نسبة المسلمين في مالي بـ 94%، وأما النّسبة المتبقية فيتقاسمها الكاثوليك (2%)، والوثنيون (4%). وإذا انتقلنا إلى النيجر، فإن نسبة المسلمين فيها تقدّر بـ 95%، والبقية كاثوليك ووثنيون.[2]

ويقابل الوضعية الدّينية للدّول الساحلية الأربعة السّالف ذكرها، وضع ديني معقّد خاصة في التشاد والسودان، يمكن أن تنتج عنه أزمات وخلافات حادة،

---

(1) SABEUR Cherif Khaled, Le Sénégal et le Maghreb, Ed. Casbah, 2009,Alger

(2) راجع كتاب Guy Nicolas, Dynamique de l'Islam au sud du Sahara ,Ed.

حيث إن الازدواجية الدّينية هنالك قد جُسّدت في انقسام جغرافي بين منطقة شمالية وأخرى جنوبية مشتركة بين المسيحية والوثنية.

إن الوضع الدّيني يشكل إذن، إلى جانب مسألة تعدّد الأجناس، أحد أهم العوامل المباشرة المؤدية إلى حالات عدم الاستقرار في بلدان السّاحل الإفريقي.

د. مسألة تعدّد اللّهجات وانعدام هويّة لغوية مشتركة:

تشكّل مسألة تعدّد اللّغات واللّهجات في منطقة السّاحل الإفريقي[1]، إلى جانب الأعراق والتّباين الدّيني، إحدى العوامل المحفّزة لحالات عدم الاستقرار في المنطقة، فعلى الرّغم من اعتماد عدّة دول ساحلية لغة المستعمر كلغة رسمية – خاصة الفرنسية والإنجليزية- إلا أن انعدام الوحدة اللغوية، التي يترجمها التعدّد الهائل للّهجات، حال دون نجاح تلك الدّول في إرساء "هويّة لغوية" تلمّ شمل شعوبها.

لقد اعتمدت الجمهورية الإسلامية الموريتانية اللغة العربية لغة رسمية إلى جانب لغات وطنية أخرى من مثل: لغة البولار Pular، السوننكي Soninkéالولوف Wolof. والحال نفسه ينطبق على الوضعية اللّغوية في السينيغال الذي اعتمد اللّغة الفرنسية لغة رسمية إلى جانب لغات وطنية أخرى، في حين يتميّز الوضع اللّغوي في مالي بوجود عدّة لغات من مثل: لغة البمبارا، Bambara الفلن Peul، السوننكي والسنغاى Songhay ، الشيء الذي دفع السّلطة المركزية

إلى اعتماد لغة المستعمر – أي اللّغة الفرنسية- لتفادي التّحيّز إلى لغة ما والتّحيّز بالتّالي إلى قبيلة ما. وتعرف النيجر بدورها ظروفا لغوية مماثلة، حين اعتمدت اللّغة الفرنسية لغة رسمية، وهذا على الرّغم من عدم تمكّن أغلبية

---

[1] Dinkas (12%), Hamar, Zandés, Shilluks, Nuer, Mon daris, Nubiens...etc

النيجيريين منها، وجدير بالذّكر ها هنا أن 60% من سكان النيجر يتواصلون بلغة الهاوسا، فضلا عن لغات أخرى هي: لغة الجرما، التماشك، الفلن والكانوري.

ولعلّ أكثر دول المنطقة السّاحلية تعدّدا للّغات هي، وبدون منازع، جمهورية التشاد التي تفتقد إلى "لغة وطنية" تنفرد عن باقي "اللّغات الوطنية"، على غرار ما نجده بالنّسبة للغة الهاوسا في جمهورية النيجر مثلا. ومما زاد الوضع اللغوي تعقيدا وتأزّما في هذه الجمهورية، هو اتخاذ اللّغة الفرنسية لغة رسمية منذ استقلالها، لتتحوّل التشاد بدءا من سنة 1993 إلى اعتماد اللغة العربية لغة رسمية، وهذا على الرّغم من ضعف انتشارهما، وعدم تمكن أغلبية سكانها من استعمالهما. أما جمهورية السودان فقد اتّخذت اللّغة العربية لغة رسمية، في حين تعرف اللّغة الإنجليزية انتشارا واسعا، بدليل أن أكثر من 60 من السودانيين يتواصلون باللّغة الإنجليزية.

3. قراءة جيوسياسية لبعض النّزاعات القبلية في منطقة السّاحل الإفريقي:

يعرف إقليم الساحل الإفريقي منذ فترة الاستقلال في الستينات، عدّة نزاعات ذات خلفيات عرقية وإرهاصات قبلية، من مثل النّزاع الذي تشهده منطقة الفوتا تورو – الحدود السينيغالية الموريتانية- وكذلك المجال السّاحلي المشترك بين الجزائر ومالي والنيجر، ومسألة قبائل التوارق، وأخيرا مشكلة دار الفور واستقرار الوضع على الحدود التشادية السودانية.

- يتمحور النّزاع بين جمهورية موريتانيا وجمهورية السينيغال، حول الأقلية الزّنجية التي تقطن الضّفة اليمنى لنهر السينيغال. ولقد أشتدّ النّزاع بين الدّولتين عندما أقدمت موريتانيا على تطبيق برنامجها الرّامي إلى تعريب شامل للمنظومة التّربوية والإدارية للبلاد، وإلزام جميع الأجناس على استعمال الحرف العربي، وبالمقابل من هذا، اعتبرت السينيغال الإجراء الذي أقدمت عليه جمهورية موريتانيا، اضطهادا ثقافيا ضدّ الأقلية الزّنجية، وهذا ما أبرزه تصريح الرّئيس

سانقورSenghor [1] وترجمه حين صرّح قائلا:"لن تتأخّر السينيغال في المطالبة بعودة 500000 زنجي إلى الوطن الأم".

- أما بخصوص مسألة التوارق والمجال الساحلي المشترك بين الجزائر ومالي والنيجر، فتكمن الخطورة فيه، أنه أضحى كقاعدة خلفية أساسية للمجموعات القبلية التي تعتبر نفسها مضطهدة من قبل السّلطة، سواء أكان ذلك في مالي والنيجر أو حتى في الجنوب الجزائري.

- وأخيرا مشكلة دارالفور التي تعدّ من أخطر الأزمات التي تشهدها منطقة السّاحل الإفريقي، بحيث أسفرت هذه الأزمة عن مقتل أكثر من 300000 شخصا ونزوح نحو 2.7 مليون من السّكان.

4. **مبادرات الجزائر من أجل الحدّ من النّزاعات القبلية في بلدان السّاحل الإفريقي:**

أ. المبادئ العامة: انتهجت الجزائر منذ الاستقلال سياسة خاصة تجاه النّزاعات التي واجهتها بعض الدّول الإفريقية، وارتكزت، من أجل ذلك، على مجموعة من المبادئ نوجزها فيما يأتي:

1. يتمحور المبدأ الأوّل حول القاعدة العامة التي تبنتها منظّمة الوحدة الإفريقية في قمّة القاهرة سنة 1964 والرّامية إلى عدم قبول مراجعة الحدود الموروثة عن الإدارة الاستعمارية.

2. يقوم المبدأ الثاني على ضرورة تسوية الخلافات والنّزاعات على المستوى الإفريقي.

3. العمل على انتهاج الأسلوب السّلمي في تسوية الخلافات.

---

[1] SABEUR Cherif Khaled, Le Sénégal et le Maghreb, Ed. Casbah, P 105- 106.

4. ينبني المبدأ الأخير حول حقّ الشّعوب في تقرير مصيرها.

ب. المبادرات: لعبت الجزائر دورا فعّالا في حلّ الخلافات والقيام بدور الوساطة بين الدّول المتنازعة في السبعينات، وجدير بالذكر ها هنا، ما للجزائر من إسهامات وجهود حثيثة لحلّ النّزاع بين الصومال وإثيوبيا من جهة، وبين تنزانيا والبوراندي من جهة أخرى. كما كان للجزائر دور حاسم كذلك في إنهاء الخلاف القائم بين المغرب وموريتانيا بمناسبة انعقاد المؤتمر الإسلامي في مدينة الرّباط سنة 1969. وتسعى الجزائر اليوم جاهدة لإيجاد حل عادل للمعضلة "التارقية"، وتأمين سلامة الأرواح في المنطقة، من خلال برامج أمنية مشتركة ومشاريع تنموية في صالح شعوب السّاحل الإفريقي عامة والجنوب الجزائري على وجه الخصوص.

خاتمة:

لعلّ أهم النتائج التي يمكن استخلاصها بخصوص المعضلة القبلية والعرقية في منطقة السّاحل الإفريقي وآثارها على الاستقرار العام هي:

✓ عدم وجود تطابق وانسجام في الكثير من دول السّاحل الإفريقي بين "الهويّة الوطنية" والهويّات العرقية والقبلية" المتعدّدة اللهجات والمعتقدات. وهذا ما أدّى في أحيان كثيرة إلى الاصطدام بين هذين الانتماءين.

✓ ضعف الهويّة السّياسية للدّولة، خاصة في مالي والنيجر، ما تسبّب في عدم استقرار المنطقة وتعرّضها بالتّالي لتقلّبات عديدة.

✓ إشكالية التّوزيع غير العادل للخيرات والموارد الذي زاد من اتّساع الهوّة بين الأقليات العرقية، واصطدام السّلطة المركزية بحركات تمرّدية وانفصالية.

✓ استحواذ الأقلية العرقية المهيمنة على المراكز الحساسة في الأنظمة السّياسية والعسكرية والإدارية

البيبليوغرافيا:

1. خالد صابر شريف، دور الجزائر في حلّ النّزاعات في إفريقيا جنوب الصّحراء، الجزائر 2008.

2. ــــــــــــ، البعد الإفريقي للجزائر عبر التّاريخ، الجزائر 2007.

3. Sabeur cherif Khaled. Le Senegal et le Maghreb, Ed. Casbah, Alger 2009

4. Sabeur Cherif Khaled, L'espace sénégambien et la résistance à la pénétration coloniale. ***In colloque international d'Alger***, Palais de la culture, juillet 2009.

5. Guy Nicolas, Dynamique de l'Islam au Sud du Sahara, Ed.

6. Guy Nicolas, Crise de l'Etat et affirmation ethnique en Afrique noire contemporaine, ***in Revue Française de Science Politique,*** N° 5, 1972, pp1017- 1048.